الحويله يطالب بإنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير

اعلن النائب د. محمد هادي الحويلة عن تقديمه سؤالا الى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح

« نص السؤال »

تعد محافظتا الأحمدي مبارك الكبير من المحافظات ذات الكثافة العالية و لا يوجد فيها سوى مستشفى واحد هو مستشفى العدان والذي لا تستوعب طاقته خدمة سكان محافظتي الاحمدي و مبارك الكبير لكثرة المراجعين لهذا المستشفى ولقلة المستوصفات في المنطقة والتي لا تعمل على مدار الساعة.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: –

1 – لماذا لم يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إنشاء مستشفى حكومي بمحافظة مبارك الكبير حتى الأن؟ وهل هناك معوقات نحو إنشاء هذا المستشفى مع ذكرها وتزويدي بها؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإزالة هذه المعوقات للبدء في إنشاء المستشفى؟

2 – ما هي رؤية وزارة الصحة تجاه المشاكل التي تعاني منها محافظتي مبارك الكبير والأحمدي على صعيد بناء المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات الطبية الجديدة والتوسعة السريرية وتطوير الخدمات الطبية القائمة للمراكز والمستشفيات؟

السبيعي: استجواب وزير التربية منتصف أغسطس حال عدم توظيف أبناء الكويتيات وخريجات كلية الشريعة

رياض عواد

أكد النائب الحميدي السبيعي أنه سيتقدم باستجواب إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د. سعود الحربي في 16 أغسطس المقبل حال عدم صدور إعلانات لتوظيف المواطنات خريجات كلية الشريعة، والمعلمين والمعلمات أبناء الكويتيات من غير الكويتيين.

وقال السبيعي في تصريح صحفي بمجلس الأمة إنه تقدم وعدد من النواب باقتراح بشأن تشكيل لجنة لبحث عدم تنفيذ قرارات الخدمة المدنية ومجلس الوزراء فيما يتعلق بتوظيف أبناء الكويتيات، مبيناً أن هذه هي القضية التي تبناها منذ دخوله مجلس الأمة.

وأضاف أن لجنة شؤون المرأة والأسرة تحقق في هذا الموضوع بصفتها لجنة تحقيق، لافتاً إلى أنها توصلت إلى العديد من الحقائق.

وأوضح السبيعي أن وزارة التربية ليس لديها أي خطة بخصوص تعيين أبناء الكويتيات، لافتا إلى أنه توجه بسؤال لمسؤولي الوزارة في اجتماع اللجنة الذي عقد في 12 فبراير الماضي بخصوص الدرجات الوظيفية التي تحتاجها الوزارة.

وأضاف أنه كان الجواب أن الوزارة بحاجة إلى 262 درجة وظيفية من المعلمين والخدمة الاجتماعية والنفسية ، إلا أن ديوان الخدمة المدنية يرفض هذا الأمر.

وأكد السيعي أن رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار كان متواجدا في الاجتماع وتعهد بإصدار قرار يسمح بتعيين

الحميدي السبيعي

أبناء الكويتيات في هذه الوظائف، مشيراً إلى أنه بالفعل صدر القرار خلال أقل من أسبوع في تاريخ 17 فبراير بتوفير 262 درجة وظيفية.

وأضاف أنه في ذات الاجتماع سأل عن إعلان منشور بوجود 640 درجة وظيفية للمعلمين ، ورد مدير إدارة الموارد البشرية في الوزارة سعود الجويسر بأن هذه الدرجات للسنة الدراسية 2020 2021 وأنها تخص المعلمين فقط وأن الرقم الصحيح هو 770 درجة وظيفية تخص المعلمين غير الكويتيين، مبيناً أن الكويتيين يتم ترشيحهم تلقائيا من ديوان الخدمة المدنية. وأوضح السبيعي أن هذا الأمر معناه توافر 1032 درجة وظيفية المفترض أن تكون الأولوية فيها لأبناء الكويتيات، مستغربا أنه لم يتم الإعلان عن الحاجة لـ 262 وظيفة سوى أمس رغم قرب الموعد المفترض لبدء العام الدراسي.

وأكد أن الوزارة لم تصدر هذا القرار إلا بعد أن هددتها اللجنة بالصلاحيات التي تمتلكها كلجنة تحقيق، «بل أن الوزارة تنفي الآن وجود 770 درجة وظيفية وتتناسى أن لدى اللجنة مضبطة وتسجيل بصوت مدير إدارة الموارد البشرية سعود الجويسر يذكر فيه أن التربية بجاجة لهذا الرقم من الدرجات الوظيفية.

وأضاف أن لجنة التحقيق لديها من الصلاحيات أن تحيلهم اللجنة إلى لنيابة بسبب الإدلاء بمعلومات كاذبة فضلا عن المساءلة السياسية.

وأضاف أن الوزارة ليس لديها جدية في تنفيذ هذا القرار رغم أن العام الدراسي سيبدأ بعد شهر واحد، مشيرا إلى أن هناك نقصا في بعض المدارس نتيجة لعدم عودة المعلمين الوافدين من الخارج.

وبين أن اللجنة وجهت الدعوة لوزير التربية والتعليم العالي لحضور اجتماعها أمس لكن الوزير اعتذر في آخر لحظة، مضيفاً أن وكلاء الوزارة لم يحضروا الاجتماع.

ورأى أن السبب في ذلك هو رغبة أركان الوزارة بعدم تشغيل أبناء الكويتيات والعمل على شغل الـ 770 درجة وظيفية بالتعاقدات الخارجة، وهو ما حصل العام الماضي عندما تم جلب أكثر من 300 معلم من الخارج في عز الأزمة.

وقال مخاطباً وزير التربية بقوله «نفذ القانون ووظف أبناء الكويتيات فوالله لا نريد أن نستجوبك ولكنك تجبرنا على أن نستجوبك ، وإذا لم تلتزم فوالله سأستجوبك ، وإذا تقاطعت معنا واصطدمت معنا وتقاطعت مع مصالح أبناء الكويتيات فهم أهم ولا أنت ولا غيرك من الوزراء ولا حتى رئيس الوزراء وسنوقفك على المنصة ولو كان آخر يوم بالمجلس».

وأوضح السبيعي أنه تحدث مع وزير التربية قبل 3 أشهر عن موضوع توظيف أبناء الكويتيات ولكن الوزير طلب التريث، مضيفاً «تحدثت مع الوزير أثناء مناقشة الاستجواب السابق الذي كان مقدما للوزير وتحدثت أيضاً مع وكيل الوزارة أكثر من مرة ولوحت باستجواب الوزير ولكن دون تجاوب أوتعاون من قبل الوزير».

وبين السبيعي أنه تحدث مع وزير التربية أيضا عن سبب إغلاق باب التوظيف لخريجات كلية الشريعة منذ 5 سنوات، لافتاً إلى أن تبرير الوزير كان بعدم وجود درجات وظيفية.

وأكد أن هذا الكلام غير صحيح بدليل وجود 750 وافدة تشغل هذه الوظائف ويمكن أن يطبق الإحلال فيها.

واعتبر أن وزير التربية لا يريد تطبيق الإحلال ولا قرارات مجلس الخدمة ولا قرارات مجلس الخدمة المدنية ولا يريد أن ينصف الناس.

الهاشم : مضاعفة عقوبة جرائم ضرب النساء.. واستعجال مناقشة «العنف الأسري»

اعلن النائب صفاء الهاشم عن تقديمها مقترحا بقانون والذي يقضي بمضاعفة العقوبات عن جرائم الضرب والجرح والإيذاء : وقالت الهاشم ونظرا لتفشي ظواهر العنف في الوسط الأسري لاسيما العنف المسلط على النساء من أزواجهن أو من إخوتهن ونكوص الشرطة عن التدخل لحمايتهن خلال تعرضهن للتعنيف،وحرصا على سن قواعد زجرية لردع الاعتداء في الوسط الأسري عموما والمسلط على النساء والفئات الهشة بالخصوص تقدمت اليوم بهذا الاقتراح بقانون والذي يقضي بمضاعفة العقوبات عن جرائم الضرب والجرح والإيذاء المنصوص عليها في المواد من 160 إلى 164 متى كان الفاعل زوجا للضحية أو خاطبا أو طليقا أو أحد الأصول أو الفروع

صفاء الهاشم

أو أحد الإخوة أو كافلا أو شخصا له ولاية او سلطة على الضحية او مكلفا برعايتها او كانت الضحية قاصرا أو مصابة بضعف في قواها العقلية ، وكذا في حالة العودعن هذا التصرف.

المذكرة الإيضاحية

نص قانون الجزاء في مواده من 160 إلى 164 على معاقبة كل من يقوم بضرب او جرح شخص او يلحق به أذى او يخل بحرمة جسمه ، وتميز المواد المشار إليها في درجة العقوبات بحسب القصد وما يترتب عن الفعل من آثار خفيفة او محسوسة أو آلام جسدية او عاهات . ولكن المشرع لم يميز في هذه المواد بين ما إذا كان المعتدي شخصا غريبا عن الضحية أو من أفراد أسرتها او ذي سلطة كفالة او ولاية أو رعاية واعتبارا لتفشي ظواهر العنف في الوسط الأسري لاسيما العنف المسلط على النساء من أزواجهن أو من إخوتهن ونكوص الشرطة عن التدخل لحمايتهن خلال تعرضهن للتعنيف، وحرصا على سن قواعد زجرية لردع الاعتداء في الوسط الأسري عموما والمسلط على النساء والفئات الهشة بالخصوص ، تم تقديم هذا الاقتراح بقانون الذي يقضي بمضاعفة العقوبات عن جرائم الضرب والجرح والإيذاء المنصوص عليها في المواد من 160 إلى 164 متى كان الفاعل زوجا للضحية أو خاطبا أو طليقا أو أحد الأصول أو الفروع أو أحد الإخوة أو كافلا أو شخصا له ولاية او سلطة على الضحية او مكلفا برعايتها او كانت الضحية قاصرا أو مصابة بضعف في قواها العقلية ، وكذا في حالة العود.

الرومي يشيد بالصحافة الكويتية لتفاعلها مع قضايا الفساد

عبدالله الرومي

أعلن النائب عبد الله الرومي عن تقديم طلب مناقشة الحكومة في جلسة المجلس المقبلة في شأن مبررات حفظ قضية الصندوق الماليزي السيادي قبل سنتين

وإذ أعرب الرومي عن شكره للعمل الطيب لصحافتنا المحلية خصوصا في قضية الصندوق السيادي ، فإنه تساءل في تصريح إلى الصحافيين عن سبب حفظ القضية قبل سنتين بحجة عدم وجود جريمة ، رغم أن النيابة تحقق فيها خلال هذه الأيام .

وأضاف ان هذا الحفظ دليل تراخي الأجهزة الحكومية في التصدي لقضايا الفساد ، وإذا كنا نثمن تحرك الحكومة اليوم الجاد لكن أيضا حفظ القضية في السابق يجب عدم السكوت عليه ويقتضي من المجلس التصدي له ويجب على الحكومة أن تبين سبب الحفظ حينها حتى نبيّض صفحة الكويت ونحفظ سمعتها ويكون التعامل مع قضايا الفساد بمسطرة واحدة .

الملا: بيان مؤسسة البترول حول تقرير لجنة التحقيق البرلمانية غير موفق

بدر الملا

طالب النائب د. بدر الملا باستحداث لجنة دائمة في مجلس الأمة لمتابعة أعمال القطاع النفطي ومعالجة إخفاقاته، مؤكدا ضرورة ان يبقى هذا القطاع بمنأى عن إخفاقات الإدارة وأن تستمر المتابعة مع الحكومة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق في تجاوزات مؤسسة البترول.

وأبدى الملا في تصريح صحفي بمجلس الأمة استغرابه لما أسماه بالمغالطات التي وردت في البيان الصادر عن مؤسسة البترول تعليقا على تقرير اللجنة البرلمانية، معتبراً أن البيان غير موفق ولا يعكس طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ولا يلبي حرص سمو رئيس مجلس الوزراء على تعاون السلطتين وأيضا على مبدأ الفصل بين السلطات.

وقال الملا إن لجنة التحقيق حول التجاوزات في التعيينات والترقيات في مؤسسة البترول الكويتية حصلت على تزكية من مجلس الأمة وشكلت هذه اللجنة من مختلف التوجهات وكانت قراراتها بالإجماع على 88 توصية وعلى توصيتين بالأغلبية وهاتان التوصيتان لم يكن هناك أي خلاف جوهري عليهما.

وأضاف «وبالتالي إن ما صدر من لجنة التحقيق يعكس كشف خلل جسيم داخل القطاع النفطي»، لافتا الى محاولة بيان مؤسسة البترول التشكيك بأعمال اللجنة لا قيمة لها وبالنهاية فإن مجلس الأمة يمارس دوره في التحقيق وعلى المعنيين من الجهاز الحكومي تقديم المستندات والحضور والاجابة امام اللجنة.

وبين أن اللجنة تفاجأت بشأن ما جاء في البيان حول وجود ردود لدى المؤسسة حول تقرير اللجنة وسوف تقوم المؤسسة بتقديمها الى جهة محايدة ، مؤكدا ان مجلس الأمة جهة محايدة ويمثل الشعب الكويتي كما ان اللجنة حازت تزكية المجلس كلجنة تحقيق.

وأكد أن توصيات اللجنة دعمت بالمستندات والاثباتات التي لا تقبل الشك، وبالتالي لا يمكن ان تقبل اللجنة التشكيك او المزايدة كما جاء في بيان المؤسسة.

وأشار الملا الى أن من المغالطات الواردة بالبيان ان مصدره يقول إن توصيات اللجنة ستكون محل تطبيق بشروط، وكأن الأمر خيار عندهم ، مؤكدا ان التوصيات تذهب الى الحكومة متى ما أوصى البرلمان ويبقى التعاون بين السلطتين بتنفيذ هذه التوصيات أم لا.

وأضاف أن من المغالطات التي ذكرت بالبيان أيضا ان التقرير تضمن 83% من ملاحظات ديوان المحاسبة وكأن الامر يتحدث عن كم من دون ان يراعي الكيف في هذا الأمر، موضحا ان هناك ملاحظات لم تتم تسويتها وان ديوان المحاسبة طبقا للقانون لا يملك الإحالة الى النيابة العامة من تلقاء نفسه.

وأكد أن ديوان المحاسبة هو ذراع رقابية لمجلس الأمة وبالتالي فإن المجلس اطلع على تلك الملاحظات واستمع الى اقوال مسؤولي القطاع النفطي وعلى المستندات المرسلة ووجد ان هناك شبهات بجرائم تمس المال العام.

وأكد الملا أن الإحالة الى النيابة العامة ليست تجنيا على المؤسسة بل إن تقاريرها اثبتت أن هناك صرفا يتم من دون وجه حق وإهدارا للمال العام وإخفاء مستندات وتقارير تدينها، فبالتالي الإحالة سليمة نتيجة لفحص مستندات ووفقا لأقوال المعنيين في القطاع النفطي.

ولفت إلى أن من المغالطات التي ذكرت في البيان ايضا ان مشروع الوقود البيئي بدأ بالتشغيل، رغم ان الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية افاد بأن هذا المشروع سينتهي في شهر أكتوبر وهذا كان في بداية أزمة كورونا.

وأضاف الملا ان البيان ذكر أيضا ان مشروع الغازات الحمضية انتهى في حين ان الرئيس التنفيذي لشركة البترول يقول إن الجزء الثالث من هذا المشروع ما زال في مرحلة الدراسة والتقييم وبالتالي أيضا هذا المشروع الذي بدأ في عام 2010 لم ينته حتى هذه اللحظة.

وأشار إلى أن البيان تحدث عن إنجاز المنطقة المقسومة رغم ان هذا أمر سياسي وليس فنيا حتى ينسب الى كاتب أو مصدر البيان، وبالتالي هذا الكلام غير صحيح.

وأضاف الملا أن البيان تحدث كذلك عن النفط الثقيل بأنه من ضمن الإنجازات رغم انه لم يوضح ذلك بالأرقام ولم يبين للحكومة سعر برميل النفط الثقيل الذي تم بيعه للخارج وهل تم بيعه بأقل من تكلفته أم لا.

وقال إن البيان ذكر إن لدى المؤسسة وحدة للتدقيق الداخلي، مؤكدا ان هناك ضعفا في التدقيق الداخلي وفي أنظمة المؤسسة في ظل تبعية هذا التدقيق لمجلس الإدارة وفي ظل الإخفاقات التي اظهرتها لجنة التحقيق بالتقرير، لذا دعت اللجنة الى حوكمة القطاع النفطي لإخراج الإدارة التنفيذية من مجلس الإدارة حتى يكون للتدقيق الداخلي فاعليته.

وأكد الملا انه كان هناك عمل جدي من قبل لجنة التحقيق من خلال فحص المستندات والاستماع والالتزام بحضور اجتماعات اللجنة لافتا الى ان النتائج التي توصلت اليها كانت محل تقدير ممن شعر بالظلم في القطاع النفطي وهذا يلقي على عاتق اللجنة مهمة الاستمرار في متابعة أعمال هذا القطاع.

وشدد الملا على ضرورة الاستمرار في الرقابة على القطاع النفطي لأهمية هذا الملف وثقله، خاصة أن هناك تقارير أخرى وردت الى اللجنة عن مخالفات جديدة وملاحظات يتعين الوقوف عندها في هذا القطاع

الكندري: ما نتائج التحقيق بشأن مزايدة النادي الصحي بالمشروعات السياحية؟

اعلن النائب عبد الله أحمد الكندري عن تقديمه سؤالا الى زير المالية

(نص السؤال): سبق وأن قامت شركة المشروعات السياحية بدعوة الشركات المتخصصة في قطاع الأندية الصحية (Health club) للمشاركة في المزايدة على حق الانتقاع لموقع (ن 1–) الذي يشغله بنادي الكورنيش.

ونظرا لانطواء إجراءات اختيار المزايد الأفضل على العديد من المخالفات، الأمر الذي أدى إلى إصدار القرار الوزاري رقم 53 / 2019 بشأن تشكيل لجنة تقصي الحقائق حول ما أثير عن المزايدة الخاصة بالموقع والمعلن عنها من قبل شركة المشروعات السياحية.

لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي:

1. هل انتهت لجنة تقصي الحقائق من إعداد تقريرها حول القرار رقم 53 / 2019 وكذلك القرار الوزاري 59 / 2019؟ وما هي التوصيات التي انتهت إليها اللجنة؟ يرجى تزويدي بصورة من التقرير إن وجدت؟

2. هل قام ممثل وزارة المالية عند فتح المظاريف بتفريغ العطاءات بصورة دقيقة والتأكد من صحة المعلومات والمستندات المقدمة والتوقيع عليها من قبل الحضور؟ إذا كانت الإجابة بالنفي؟ فما هي الأسباب؟

3. هل قامت الشركة التي أرسي عليها المزاد بطلب الموافقة على زيادة في مساحة الموقع الكلية المستغلة محل العقد؟ وهل هذا الأمر يخالف نص المادة (10) من عقد الاستغلال؟

4. هل قامت شركة المشروعات السياحية بالموافقة المبدئية على زيادة المساحة الاستغلالية؟ وما هو الأساس القانوني لتلك الموافقة؟ ومن قام بإصدار هذا الموافقة؟

5. من الذي قام بالتوقيع على عقد الاستغلال للموقع الكائن بمنطقة الواجهة البحرية لتشغيل (النادي الصحي) موقع رقم (ن 1–)؟

«تحسين بيئة الأعمال» تناقش لائحة الشراء والسجل العام في صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة

28 يوليه 2020 | الدستور | عقدت لجنة تحسين بيئة الأعمال اجتماعها اليوم لمناقشة موضوعي لائحة الشراء والسجل العام في الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بمجلس الأمة عقب الاجتماع إن اللجنة تابعت مع ممثلي الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة المالية لائحة الشراء للمشروعات الصغيرة، لافتاً إلى أنه وفق إفادة المسؤولين فإن اللائحة انتهت وتم رفعها إلى وزير المالية براك الشيتان لاعتمادها.

ووجه الفضالة رسالة للوزير الشيتان بسرعة اعتماد تلك اللائحة حتى تتم الاستفادة من أوامر الشراء الموجودة في وزارات الدولة والاستفادة من الأموال التي يتم صرفها وخلق سوق للمبادرين في صندوق المشروعات.

وأكد أن سرعة اعتماد تلك اللائحة سوف يخلق سوقا جديدة لأصحاب المشروعات الذين يعانون هذه الأيام بسبب الحظر جراء وباء كورونا.

واضاف الفضالة أن اللجنة ناقشت كذلك السجل العام الموجود لدى الصندوق، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء منه ، موضحا ان من يعتقد أو يصنف نفسه مشروعاً صغيراً أو متوسطا يحق له التسجيل في هذا السجل.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية لشركة بيت الاجارة القابضة (ش .م .ك)

مساهمينا الكرام ،،،

ندعوكم لحضوراجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 و 2018/12/31 للشركة والمقررعقدهما يوم الاربعاء الموافق 2020/8/12 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مبنى الوفرة العقارية – شارع أحمد الجابر – دور 9 – غرفة الاجتماعات.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
3- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والمصادقة عليها .
5- اعتماد عدم توزيع أرباح عن عام 2017.
6- ابراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن الفترة المنتهية في 2017/12/31.
7- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الادارة لتحديد أتعابه.
8- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتخويل مجلس الادارة لتحديد أتعابه.

رئيس مجلس الادارة

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ومناقشته والمصادقة عليه.
2- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه .
3- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
4- مناقشة البيانات المالية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها .
5- اعتماد عدم توزيع أرباح عن عام 2018 .
6- سماع ومناقشة تقرير التعاملات والتسويات مع أطراف ذات صلة .
7- ابراء ذمة أعضاء مجلس الادارة عن كل مايتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن الفترة المنتهية في 2018/12/31.
8- انتخاب مجلس إدارة جديد .
9- تعيين أو إعادة تعيين مراقب حسابات عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتفويض مجلس الادارة لتحديد أتعابه .
10- تعيين أو إعادة تعيين هيئة رقابة شرعية عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 وتخويل مجلس الادارة لتحديد أتعابه.

رئيس مجلس الادارة

يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين بحضورالاجتماع مراجعة مبنى الوفرة العقارية الكائن في مدينة الكويت – شارع أحمد الجابر – دور9 – هاتف رقم 22421314 مصطحبين معهم مستندات ملكية الأسهم أو من ينوب عنهم لاستلام دعوة الحضور واستمارة التوكيل.